



يعم على مسدوداتها وادواتها  
والدراسات  
١١٦٤٤

الرقم  
التاريخ  
الموافق

بلاغ رسمي رقم (١٥) لسنة ٢٠٢٠

إعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية  
ومشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية للسنة المالية ٢٠٢١

تمهيداً لإنجاز مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية لعام ٢٠٢١ ومناقشتها والسير بإجراءات إقرارها وفقاً لأحكام الدستور، وكذلك إنجاز نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.

وفي ضوء التداعيات الناجمة عن جائحة كورونا وتأثيراتها السلبية على الاقتصاد الوطني، الأمر الذي يتطلب استجابة فورية وعاجلة على مستوى المالية العامة والسياسة النقدية لإدامة عمل القطاعات الاقتصادية وتعزيز شبكة الحماية الاجتماعية واستهداف الفئات الأكثر تأثراً بتداعيات الأوضاع الاقتصادية للخروج بأقل الأضرار الممكنة.

ولضمان إستعادة التوازن للمالية العامة والحفاظ على الاستقرار النقدي والحد من التداعيات الاقتصادية الناتجة عن الجائحة ودعم بيئة الأعمال وتحفيز النمو وزيادة تنافسية القطاعات الإنتاجية، وتحفيز سوق العمل الأردني في القطاعات الاقتصادية الواعدة، بما يؤدي الى توفير فرص العمل للقوى العاملة المحلية وتخفيض مستوى البطالة الذي شهد ارتفاعاً واضحاً خلال الفترة الأخيرة، ولدعم العاملين في القطاعات

المتضررة بسبب الإغلاقات التي فرضتها جائحة كورونا للمملكة الأردنية الهاشمية  
دائرة الموازنة العامة

٢٤ تموز ٢٠٢٠

رقم الملف  
رقم التسجيل



الرقم .....

التاريخ .....

الموافق .....

ولغايات تفعيل الشراكة مع القطاع الخاص وتعزيز دوره على المستوى الوطني والخارجي باعتباره شريكا وطنيا أساسيا للتنمية الاقتصادية وله دور فاعل في التصدي لمشكلتي الفقر والبطالة.

ولضمان تحقيق المزيد من الانضباط المالي على المستويين الكلي والقطاعي بما يحقق كفاءة هذا الإنفاق والحد من النفقات غير الملحة، وتعزيز الإيرادات المحلية من خلال محاربة التهرب الضريبي والجمركي وتطبيق العقوبات على المخالفين، وترسيخ مبادئ الشفافية والإفصاح والمشاركة في إدارة المال العام، وصولاً إلى موازنة تعكس الإيرادات والنفقات المتوقعة بدقة وواقعية، بما يؤدي الى تقليص عجز الموازنة العامة واحتوائه ضمن الحدود الآمنة، ووضع طريق واضح لخفض الدين العام وخدمته. مع التأكيد على تعميق نهج الموازنة الموجهة بالنتائج وتعزيز هذا المفهوم لدى جميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية للتمكن من تحقيق النتائج المستهدفة لدى كافة الجهات المعنية.

فقد تم تحديد السقف الكلي للإنفاق العام وكذلك سقف الإنفاق لكل وزارة ودائرة ووحدة حكومية بما في ذلك سقف المحافظات لعام ٢٠٢١، حيث تم الاستناد في اعداد تقديرات مشروع قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية لعام ٢٠٢١ إلى مجموعة من التوجهات من أبرزها ما يلي :

١. إنفاق كل ما يلزم صحياً للحفاظ على حياة المواطن الأردني في ظل المخاطر الصحية المترتبة على جائحة كورونا.
٢. عدم فرض أية ضرائب جديدة أو زيادة الضرائب الحالية.



الرقم .....

التاريخ .....

الموافق .....

٣. تعزيز وتطوير شبكة الامان الاجتماعي وربطها بمنظومة التعليم والصحة والعمل، والسعي للوصول بآثارها الإيجابية لكافة فئات المجتمع. وسيتم في هذا المجال تنفيذ المرحلة الثالثة من برنامج الدعم التكميلي وذلك بشمول ٣٥ ألف أسرة جديدة بهذا البرنامج بناء على أسس تحقق العدالة الاجتماعية وخطة متكاملة تتضمن تطوير آليات الاستهداف والوصول إلى الأسر الفقيرة والشرائح المستحقة.

٤. تحسين واقع النظام الصحي ورفع جاهزيته وقدرته والإرتقاء بمستوى الخدمات الصحية المختلفة، ورفع الطاقة الاستيعابية للمستشفيات وأسرة العناية المركزة على مستوى المملكة، والمضي قدماً في تخصيص وإنشاء مراكز لإجراء الفحوصات والتوسع في توفير المختبرات في جميع المحافظات وفقاً لأعلى معايير الجودة، وإنشاء المركز الوطني لمكافحة الأوبئة والأمراض السارية ووضع الإطار القانوني والهيكل للمركز بما يلبي الأهداف المرجوة من إنشائه سواء في الجوانب العلاجية والوقائية والبحثية والرقابية لتعزيز القدرات على التعامل مع جائحة الكورونا وأي تحد مستقبلية مماثل. إضافة إلى تطوير منظومة المراكز الصحية الشاملة، والتأكد من عدالة توزيعها في المحافظات وقدرتها على تقديم أفضل سبل الرعاية الممكنة للمواطنين، وتعزيز البرامج التدريبية للأطباء في مختلف الاختصاصات الصحية، والحفاظ على مستوى متقدم للبرنامج الوطني للمطاعيم والرعاية الصحية الأولية.

٥. إعادة صرف الزيادة على نسبة العلاوة الإضافية المعتمدة والمقررة بموجب قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٢٠/١/٦، والزيادة المقررة على رواتب ضباط وأفراد القوات المسلحة الأردنية والأجهزة الأمنية، والزيادة المقررة بموجب أحكام النظام المعدل لنظام رتب المعلمين رقم (٣٥) لسنة ٢٠٢٠.



الرقم .....

التاريخ .....

الموافق .....

٦. الإلتزام بتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي الأردني الهادف إلى تنفيذ إصلاحات هيكلية لرفع كفاءة المالية العامة وحفز النمو الاقتصادي وتعزيز مرونة الاقتصاد الوطني وتحسين تنافسيته.

٧. زيادة الإنفاق الرأسمالي لتحريك عجلة النمو الاقتصادي وبما ينعكس إيجاباً على معدلات التشغيل.

٨. انجاز المهام المناطة بجميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية وفق أولويات وبرامج واضحة، خاضعة للرقابة والتقييم، وضمن أطر زمنية للتنفيذ، وأدوات واضحة لقياس الإنجاز.

٩. تعزيز مبدأ الاعتماد على الذات في تغطية الإنفاق العام من خلال تحسين كفاءة التحصيل الضريبي والحد من التهرب الضريبي والجمركي والتجنب الضريبي، وتعزيز اجراءات التدقيق والتفتيش الضريبي وحصر الفروقات الضريبية التي تعتمد على ادارة المخاطر من خلال معالجة وتحليل البيانات والمعلومات المالية وتحديد الانحرافات والمخالفات الضريبية.

١٠. التأكيد على الدليل الإرشادي لتقييم الأثر كمرجعية للدوائر والوحدات الحكومية في عملية اتخاذ القرار وتطوير السياسات والتشريعات ورفع سوية الإدارة الحكومية.

١١. سيادة القانون وتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وحماية المال العام، في إطار من الشفافية والمساءلة، والتأكيد على استقلالية هيئة النزاهة ومكافحة الفساد وديوان المحاسبة، وتعزيز السلطة القضائية.



الرقم .....

التاريخ .....

الموافق .....

١٢. مواصلة النهوض بالقطاع الزراعي، وتنظيمه وتعزيز استخدام التقنيات الحديثة لتطويره، وتنويع إنتاجية القطاع وفتح أسواق تصديرية جديدة، وتعزيز الأمن الغذائي في المملكة.

١٣. تذليل العقبات أمام الاستثمار الوطني والأجنبي وتسهيل الإجراءات على المستثمرين، واستحداث بند لتحفيز وجذب الاستثمارات، وتحسين البيئة الاستثمارية في المملكة والمضي قدماً في جذب الاستثمارات خاصة في المشاريع الاستراتيجية الكبرى، بما يؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي حقيقي ومستدام.

١٤. متابعة تنفيذ الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية ٢٠١٩-٢٠٢٥ وفقاً للأطر الزمنية المحددة.

١٥. متابعة دمج بعض الوزارات والهيئات لرفع كفاءة القطاع العام وتحسين مستوى الخدمة العامة ورفع كفاءة الإنفاق العام.

١٦. الإستمرار في مأسسة وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، من خلال معالجة التحديات الإجرائية للقطاعات الصناعية والتجارية والخدمية من خلال المجالس القطاعية الفرعية، وطرح مشاريع استثمارية وبنية تحتية في قطاعات مختلفة على مبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بما يضمن تحقيق أهداف البرامج والخطط الحكومية، ويخفف الأعباء المالية على الحكومة في ضوء محدودية الموارد المالية المتاحة.



الرقم .....  
التاريخ .....  
الموافق .....

١٧. تحفيز قطاع السياحة والإستثمار السياحي، من خلال زيادة الدخل السياحي وتحفيز استثمارات القطاع السياحي وخاصة مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في هذا القطاع، والعمل على جعل الأردن وجهة سياحية رئيسة من خلال تطوير منتجات سياحية منافسة ومستدامة. ولضمان تحقيق نتائج محفزة فلا بد من وضع خطط استباقية متوسطة وطويلة المدى، والإعداد الجيد لاستقبال السياح بعد تحسن الأوضاع الوبائية في العالم، اضافة الى رفع كفاءة العملية السياحية من خلال إنشاء قاعدة بيانات سياحية متكاملة وتطوير منظومة خطة أمنية للمواقع السياحية، وتطوير منظومة النقل السياحي، وتطوير رزمة الكترونية متكاملة للفعاليات لجميع محافظات المملكة.

١٨. دعم استمرارية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتعزيز استدامتها وتمكينها من تغطية احتياجاتها التمويلية لما لها من أثر كبير على النمو الاقتصادي والتشغيل.

١٩. الاستمرار في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية وفقا لجدول زمني محدد.

٢٠. متابعة تنظيم سوق العمل لضمان تشغيل الاردنيين وإحلالهم في الوظائف والمهن المتاحة ومعالجة الإختلالات والتشوهات في بعض جوانبه وتوفير اوضاع العمالة الوافدة المخالفة وإيجاد آليات جديدة لحث الشباب الأردني للإنخراط في سوق العمل بعد تمكينهم وتدريبهم وتأهيلهم بالتعاون والتنسيق مع القطاع الخاص.



الرقم .....

التاريخ .....

الموافق .....

٢١. تعزيز أمن التزود بالطاقة من خلال تنفيذ إجراءات الخطة التنفيذية لاستراتيجية قطاع الطاقة للأعوام (٢٠٢٠-٢٠٣٠) وتنويع مصادر الغاز الطبيعي وتنويع مصادر توليد الطاقة الكهربائية (غاز، طاقة متجددة، صخر زيتي) ورفع المخزون الاستراتيجي للمشتقات النفطية (الزيادة في نسبة المخزون ونسبة الزيادة في السعات التخزينية للغاز البترولي المسال) والزيادة في تنويع مصادر الوقود المستخدمة في الصناعات والنقل الغاز البترولي المسال و ضبط الفاقد من الكهرباء من خلال إجراءات عدة منها العدادات الإلكترونية والذكية وتكثيف حملات الأجهزة المعنية لوقف الاعتداءات على خطوط الكهرباء.

٢٢. الاستمرار في توسيع قاعدة المشمولين في برنامج التأمين الصحي للأفراد غير المؤمنين من خلال منظومة متكاملة في مجال التغطية الصحية الشاملة للوصول الى تأمين صحي شامل وعادل.

٢٣. تفعيل مهام وحدة الاستثمارات العامة بتحديد اولويات المشاريع الاستثمارية الحكومية لتحقيق أكبر عوائد اقتصادية واجتماعية وبيئية ممكنة بما يتماشى مع احتياجات الاقتصاد الوطني.



الرقم .....

التاريخ .....

الموافق .....

٢٤. الإستمرار في تعزيز عملية التحول الرقمي وتبني مفاهيم الاقتصاد الرقمي وتعزيز نهج الحكومة الالكترونية، من خلال التوسع في أتمتة الخدمات الحكومية، والإستمرار في تطوير تطبيق نافذة الدخول الموحد "سند" ليشمل جميع الخدمات الرقمية الحكومية كخطوة مهمة في التحول الرقمي، ودعم توفير المهارات الرقمية في الأردن من ضمن مشروع الشباب والتكنولوجيا والوظائف، والعمل لتأهيل الشباب وتدريبهم على المهارات الرقمية للشباب، وبناء برنامج حوافز لدعم الشركات المحلية الرقمية للتوسع والوصول الى الاسواق بهدف جذب الشركات العالمية وتوفير فرص عمل جديدة.

٢٥. تحسين وتفعيل منظومة النقل العام المستدام وزيادة كفاءة وسائل النقل العام، من خلال توظيف التكنولوجيا واستخدام الطاقة المتجددة والحلول الذكية وبناء قدرات العاملين بهذا القطاع.

٢٦. تعزيز أمن التزود بالمياه، من خلال تنفيذ مشاريع كبرى بالشراكة بين القطاعين العام والخاص كمشاريع تحلية المياه ومشروع الناقل الوطني، والتوسع في مشاريع الحصاد المائي ومحطات التنقية للاستخدامات الزراعية وضبط الفاقد من المياه من خلال إجراءات عدة منها العدادات الإلكترونية والذكية، وتكثيف حملات الأجهزة المعنية لوقف الاعتداءات على خطوط المياه، وعمل دراسة شاملة ومعقدة لمصادر المياه الجوفية وسبل تعزيزها واستثمارها بالشكل الأمثل.





الرقم .....

التاريخ .....

الموافق .....

٢٧. مواصلة العمل على اعتماد اجراءات وآليات محددة لتخفيض خسائر قطاع المياه

من خلال تغطية الكلف التشغيلية وتحسين عملية تحصيل المستحقات المالية.

٢٨. استعادة التوازن التشغيلي لشركة الكهرباء الوطنية والحد من خسائر الشركة،

والعمل على إبرام اتفاقيات لتصدير الكهرباء إلى دول الجوار في ضوء الفائض في

انتاج الكهرباء، وتوجيه دعم الكهرباء للأسر المستحقة، واتخاذ الاجراءات الهادفة

لاحتواء التكاليف من خلال التحول نحو الإمدادات من الغاز الطبيعي المسال الأكثر

تكلفة إلى الغاز الأقل تكلفة. كما ستقوم الشركة بالحد من الإستخدام غير القانوني

للكهرباء عبر تركيب عدادات الكهرباء لكل منزل متصل بالشبكة. ويهدف تحسين

القدرة التنافسية لقطاع الاعمال وتشجيع الإستثمار وخلق فرص العمل، ستعمل

شركة الكهرباء الوطنية على خفض تكلفة الكهرباء على هذا القطاع دون أن تتكبد

الشركة خسائر إضافية، حيث سيؤدي هذا الإجراء إلى تراجع خسائر الشركة

الناتجة عن تحول قطاع الأعمال الى مصادر الطاقة المتجددة.

٢٩. توسيع قاعدة المصدرين وزيادة حجم الصادرات، من خلال دعم الشركات

الصناعية لتوسعة قاعدة المنتجات المصدرة والأسواق التصديرية، ودعم الشركات

الخدمية من أجل التصدير، وتنويع أسواق التصدير وفتح أسواق تصديرية جديدة.

٣٠. الإستغلال الأمثل للمنح والمساعدات المقدمة من الدول والصديقة والشقيقة

والمؤسسات الدولية والتأكيد على قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية

المعنية بتنفيذ المؤشرات المرتبطة بها والتي تم الاتفاق عليها مع الجهات المانحة

والمقرضة بموجب الإتفاقيات الموقعة معها.



الرقم .....  
التاريخ .....  
الموافق .....

٣١. متابعة تطوير منظومة التعليم العام، وتنفيذ المبادرات والإجراءات المتعلقة بتحسين البيانات المدرسية في المدارس الحكومية والتوظيف الموسع للتكنولوجيا في التعليم، والتوسع في التعليم المبكر، وتطوير منظومة التعلم عن بعد وتقييم التجربة وإنضاجها وفق أفضل الممارسات التي تضمن حق الطلبة في التعليم، إضافة إلى التوسع في برنامج الأبنية المدرسية والإضافات الصفية والاستغلال الأمثل للأبنية المدرسية من خلال الدمج المدروس للمدارس الصغيرة وضمان معايير الأمان والرعاية والسلامة، والاستمرار في تنفيذ مشروع التغذية المدرسية في المدارس الحكومية ومدارس المخيمات التابعة لوكالة الغوث الدولية ومتابعة تنفيذ استراتيجيات التعليم الدامج.

٣٢. تطوير تشريعات حقوق الإنسان وترسيخها من خلال مراجعة وتطبيق التوصيات الواردة في التقارير الوطنية والدولية الخاصة بحقوق الإنسان.

وقد استندت موازنة عام ٢٠٢١ إلى التوقعات الاقتصادية الرئيسية التالية :

١. بدء تعافي الاقتصاد الوطني من حالة الإنكماش الاقتصادي التي سادت في عام ٢٠٢٠ على إثر تداعيات جائحة كورونا، حيث يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة (٢,٥%) لعام ٢٠٢١ و(٣,٠%) لعام ٢٠٢٢ و (٣,١%) لعام ٢٠٢٣. كما يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بنسبة (٣,٨%) لعام ٢٠٢١ و(٥,٠%) لعام ٢٠٢٢ و (٥,٦%) لعام ٢٠٢٣ على التوالي.



الرقم .....

التاريخ .....

الموافق .....

٢. بلوغ معدل التضخم مقياساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك نحو (١,٣%) في عام ٢٠٢١ و(١,٧%) في عام ٢٠٢٢ و(٢,٥%) في عام ٢٠٢٣.

٣. نمو الصادرات الوطنية بنسبة (٦,٥%) لعام ٢٠٢١ ونحو (٧,٢%) في عام ٢٠٢٢ ونحو (٧,٣%) في عام ٢٠٢٣.

٤. نمو المستوردات السلعية بنسبة (٧,١%) لعام ٢٠٢١ ونحو (٤,٩%) في عام ٢٠٢٢ ونحو (٤,٥%) في عام ٢٠٢٣.

٥. بلوغ عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٢١ نحو (٦,٩%) لتتخفف هذه النسبة إلى (٣,٦%) في عام ٢٠٢٢ ومن ثم إلى (٣,٤%) في عام ٢٠٢٣.

كما استندت تقديرات النفقات والإيرادات في مشروع قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية لعام ٢٠٢١ إلى الفرضيات المتعلقة بالإجراءات المالية التالية :

١. الزيادة السنوية الطبيعية لرواتب الموظفين.
٢. رصد المخصصات المالية اللازمة في موازنات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية لتغطية كلفة الزيادة على نسبة العلاوة الإضافية المعتمدة والمقررة بموجب قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٢٠/١/٦، والزيادة المقررة على رواتب ضباط وأفراد القوات المسلحة الأردنية والأجهزة الأمنية، والزيادة المقررة بموجب أحكام النظام المعدل لنظام رتب المعلمين رقم (٣٥) لسنة ٢٠٢٠.
٣. تأمين المخصصات المالية الضرورية لدعم القوات المسلحة الأردنية والأجهزة الأمنية بما يسهم برفع كفاءتها وجاهزيتها.



الرقم .....  
التاريخ .....  
الموافق .....

٤. الزيادة السنوية الطبيعية لمخصصات التقاعد للجهازين المدني والعسكري.
٥. الاستمرار في ضبط التعيينات على الوظائف الشاغرة وعدم رصد أي مخصصات مالية لهذه الغاية وقصرها على الاحتياجات الملحة في كل من وزارة التربية والتعليم ووزارة الصحة ومستشفى الأمير حمزة ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات فقط.
٦. عدم رصد أي مخصصات مالية لغايات التعيين على الوظائف الجديدة المحدثة لعام ٢٠٢١.
٧. رصد المخصصات المالية في مشاريع موازنات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية لتلبية الاحتياجات الملحة واللازمة لمواجهة تداعيات جائحة فيروس كورونا.
٨. تغطية كلفة فوائد الدين الداخلي والخارجي.
٩. رصد المخصصات المالية للموازنات الرأسمالية للمحافظات ونفقات ادامة عمل مجالس المحافظات.
١٠. ضبط معدلات نمو الانفاق العام والجاري منه على وجه التحديد دون التأثير على قدرة الاجهزة الحكومية على أداء مهامها على النحو المطلوب.



الرقم .....  
التاريخ .....  
الموافق .....

١١. ضبط وترشيد الإنفاق العام واتخاذ الإجراءات الرامية إلى الترشيح في استخدام المحروقات والكهرباء والمياه، ومتابعة الصيانة الدورية والمنتظمة لشبكات المياه، والرقابة على استخدام الطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء والأدوات الموفرة للطاقة، وضبط استخدام السيارات الحكومية والتدفئة، وكذلك بند السفر، وعدم تغيير أو شراء الأثاث الا للضرورة القصوى وبعد الحصول على موافقة رئيس الوزراء المسبقة.

١٢. عدم رصد أي مخصصات للمكافآت ضمن النفقات الرأسمالية والإقتصار على رصد هذه المخصصات ضمن مجموعة الرواتب في النفقات الجارية.

١٣. إيقاف المشاريع الرأسمالية التي يغلب عليها طابع النفقات الجارية وإعادة تصنيفها ضمن النفقات الجارية.

١٤. التأكيد على تطبيق أحكام نظام الانتقال والسفر المعمول به فيما يتعلق بصرف علاوة النقل أو بدل التنقلات واستخدام السيارات الحكومية.

١٥. عدم التعيين على حساب المشاريع الرأسمالية، بما في ذلك شراء الخدمات، وحصر ذلك في الحالات المبررة فقط.

١٦. رصد الكلفة المالية اللازمة لصندوق المعونة الوطنية لتغطية الكلفة المترتبة على زيادة عدد الاسر المستفيدة من صندوق المعونة الوطنية/ الدخل التكميلي.



الرقم .....

التاريخ .....

الموافق .....

١٧. مواصلة العمل على اعتماد اجراءات وآليات محددة لتخفيض خسائر قطاع المياه من خلال تغطية الكلف التشغيلية وتقليل وخفض الفاقد من المياه والاستغلال الكفؤ للطاقة وتحسين عملية تحصيل المستحقات المالية.

١٨. رصد المخصصات المالية لمشاريع الشراكة مع القطاع الخاص .

١٩. الاستمرار برصد المخصصات المالية اللازمة للمعالجات الطبية والادوية والمستلزمات الطبية وتغطية كلفة التوسع في مظلة التأمين الصحي تمهيداً للوصول الى التأمين الصحي الشامل.

٢٠. الاستمرار برصد المخصصات المالية اللازمة لتنمية وتطوير البلديات.

٢١. رصد المخصصات المالية لدعم الجامعات وصندوق دعم الطالب المحتاج.

٢٢. رصد المخصصات المالية في مشاريع موازنات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية لتنفيذ المؤشرات الواردة في اتفاقيات برامج دعم الموازنة العامة من خلال القطاعات الموقعة مع الجهات المانحة.

٢٣. رصد المخصصات المالية اللازمة لتغطية الالتزامات المالية والمتأخرات على الوزارات والدوائر الحكومية.

٢٤. رصد المخصصات المالية لغايات الاستملاكات.

٢٥. رصد المخصصات المالية اللازمة للمجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لتمكين المجلس من متابعة المهام المناطة به بموجب قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٧.



الرقم .....

التاريخ .....

الموافق .....

٢٦. رصد المخصصات المالية لتعزيز استقلالية الأجهزة القضائية والرقابية.
٢٧. رصد المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع الاستراتيجية في قطاعات الصحة والتعليم والنقل والمياه.
٢٨. متابعة رصد المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع المنبثقة عن الاستراتيجية الوطنية لشؤون المرأة الأردنية في موازنات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.
٢٩. حصول المملكة على كامل المنح الخارجية المتفق عليها والمقدرة في الموازنة العامة.
- وفي ضوء ما سبق، على جميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية اعداد موازنتها للاعوام ٢٠٢١-٢٠٢٣ بشكل تفصيلي وفقاً للسقوف المحددة لها وتزويد دائرة الموازنة العامة بها في موعد اقصاه ٢٦/١١/٢٠٢٠ مع تضمين مشاريع موازنتها المشاريع الرأسمالية للمحافظات التي تم اعتمادها من قبل مجالس المحافظات، مع مراعاة محدودية الموارد المتاحة وسياسة الحكومة المتبناة في ضبط وترشيد الإنفاق العام ورفع كفاءته ونتاجيته عند اعداد هذه الموازنات، وعلى ان تقوم الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بإجراء التعديلات و التحديثات التي طرأت على خططها الإستراتيجية خلال هذا العام بما في ذلك الرؤية والرسالة والأهداف الوطنية والأهداف الإستراتيجية والبرامج التي تضطلع بها وكلفها، والمهام التي تقوم بها ومساهماتها في تحقيق الاهداف الوطنية، والبيانات والمعلومات الاستدلالية الأخرى، ومؤشرات قياس الأداء القابلة للتطبيق والقياس التي حققتها خلال العام الماضي وبيان مدى الانحراف عن المؤشرات المستهدفة وكذلك المؤشرات المراد تحقيقها خلال السنوات الثلاث القادمة ٢٠٢١-٢٠٢٣، وعلى ان يتم الاخذ



الرقم .....  
التاريخ .....  
الموافق .....

بعين الاعتبار النوع الاجتماعي (ذكر/ انثى) والطفل عند تحديد هذه المؤشرات وعكس هذه المؤشرات (المؤشرات الحساسة للنوع الاجتماعي) على الاستراتيجية و/أو البرامج والمشاريع ذات العلاقة، وأبرز الإنجازات التي حققتها الوزارة / الدائرة في السنة السابقة لسنة الموازنة وأهم التحديات التي واجهتها في تحقيق الإنجاز، والنتائج و المخرجات التي يقدمها البرنامج لتحقيق الأولويات الوطنية، بما يفضي الى تسريع وتيرة العمل نحو إنجاز أولويات الحكومة واستكمال الخطط والبرامج الوطنية التي تبنتها والتزمت بها الحكومة، وبما يمكن من إجراء التقييم المستمر للإنجازات والأداء الحكومي. هذا فضلاً عن بيان اعداد الكوادر البشرية العاملة فيها حسب الجنس وتوزيعهم وفقاً للبرامج مع ذكر اهداف كل برنامج من هذه البرامج واهم الخدمات التي يقدمها وبيان المديریات والاقسام المسؤولة عن تنفيذ هذه البرامج.

وليتسنى تحقيق اهداف السياسة المالية والوصول الى عجز مالي مقبول واحتواء الدين العام ضمن المستويات الآمنة خلال السنوات ٢٠٢١-٢٠٢٣ فإنه ينبغي على جميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية التقيد بالتعليمات المرفقة باعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية ومشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية للسنة المالية ٢٠٢١.

٢٠٢٠/١١/٢٢

رئيس الوزراء  
الدكتور بشر هاني الخصاونة  
لها